Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

المملكة الليبية منذ قيامها حتى السقوط (1951– 1969 م)

زياد علي صقر سعد

جامعة الزاوية – كلية التربية العجيلات

z.saad@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2026/01/22 –تاريخ المراجعة:2026/02/19– تاريخ القبول: 2026/02/28– تاريخ للنشر: 30/ 03/ 2026

الملخص باللغة العربية

يتناول هذا البحث مرحلة قيام المملكة الليبية منذ الاستقلال عام 1951 حتى سقوطها عام 1969، باعتبارها مرحلة مفصلية في تاريخ ليبيا الحديث. بدأت هذه المرحلة بإعلان الاستقلال بقيادة الملك إدريس السنوسي، وتأسيس أول دولة ليبية موحدة ذات نظام ملكي دستوري. واجهت الدولة في بداياتها تحديات كبيرة تمثلت في ضعف البنية التحتية والاعتماد على المساعدات الخارجية.

سعت المملكة إلى بناء مؤسسات الدولة ووضع دستور ينظم الحياة السياسية، حيث أُنشئ نظام برلماني بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. إلا أن الحياة السياسية شهدت ضعفًا ملحوظًا بسبب إلغاء الأحزاب السياسية عام 1952، مما أدى إلى تركيز السلطة بيد الملك والنخبة المحيطة به.

اقتصاديًا، شهدت ليبيا تحولًا كبيرًا بعد اكتشاف النفط في أواخر الخمسينيات، مما أدى إلى تحسن الإيرادات والتنمية، لكن ذلك لم يُواكَب بإصلاحات مؤسسية كافية، فظهرت مشكلات مثل الفساد والتفاوت المناطقي.

اجتماعيًا، تحسنت بعض المؤشرات مثل التعليم، لكن ظلت هناك تحديات كالأمية وضعف الخدمات الصحية. أما في السياسة الخارجية، فقد اتبعت ليبيا سياسة معتدلة تميل إلى الغرب مع الحفاظ على علاقات عربية وأفريقية.

مع مرور الوقت، تصاعدت المعارضة نتيجة ضعف المشاركة السياسية وتدهور الأوضاع الاجتماعية، خاصة بين الشباب والجيش. أدى ذلك إلى قيام انقلاب عسكري في 1 سبتمبر 1969 بقيادة مجموعة من الضباط، منهياً النظام الملكي.

يخلص البحث إلى أن سقوط المملكة كان نتيجة تراكم عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، رغم ما حققته من إنجازات في بناء الدولة الحديثة.

English Summary:

This research examines the period of the Libyan Kingdom from its independence in 1951 until its fall in 1969, as a pivotal stage in Libya's modern history. This era began with the declaration of independence under the leadership of King Idris Al-Senussi and the establishment of the first unified Libyan state with a constitutional monarchy. In its early years, the state faced major challenges, including weak infrastructure and heavy reliance on foreign aid.

The Kingdom sought to build state institutions and adopted a constitution to regulate political life, establishing a parliamentary system with legislative, executive, and judicial powers. However, political life witnessed significant weakness after the abolition of political parties in 1952, which led to the concentration of power in the hands of the king and the surrounding elite.

Economically, Libya experienced a major transformation following the discovery of oil in the late 1950s, which improved revenues and supported development. However, this progress was not accompanied by sufficient institutional reforms, leading to issues such as corruption and regional disparities.

Socially, some indicators improved, particularly in education, but challenges such as illiteracy and weak healthcare services persisted. In terms of foreign policy, Libya adopted a moderate approach, leaning toward the West while maintaining Arab and African relations.

Over time, opposition increased due to limited political participation and deteriorating social conditions, especially among youth and the military. This ultimately led to a military coup on September 1, 1969, carried out by a group of officers, which ended the monarchy.

The research concludes that the fall of the Kingdom was the result of accumulated political, economic, and social factors, despite its achievements in laying the foundations of a modern state.

عنوان البحث: المملكة الليبية منذ قيامها حتى السقوط (1951– 1969 م)

المقدمة :

تُعد مرحلة قيام المملكة الليبية من أهم المراحل المفصلية في تاريخ ليبيا الحديث، حيث شهدت البلاد في 24 ديسمبر 1951 إعلان الاستقلال وتأسيس الدولة الليبية المتحدة بقيادة الملك إدريس السنوسي، لتكون أول دولة مستقلة تنال سيادتها عبر قرار دولي بعد الحرب العالمية الثانية. وقد مثل هذا الحدث نقطة تحول جوهرية نقلت ليبيا من مرحلة الاستعمار والتجزئة إلى مرحلة بناء الدولة الوطنية الحديثة، رغم ما واجهته من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة.

خلال الفترة الممتدة من عام 1951 إلى عام 1969، عرفت المملكة الليبية تطورات متباينة، تمثلت في بناء مؤسسات الدولة، ووضع الدستور، وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي في بداياتها، قبل أن تدخل لاحقًا في أزمات داخلية وخارجية متشابكة. كما لعب اكتشاف النفط في أواخر الخمسينيات دورًا محوريًا في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مما أتاح فرصًا للتنمية، لكنه في الوقت ذاته أسهم في تعميق بعض التفاوتات والتحديات.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فقد واجه النظام الملكي انتقادات متزايدة بسبب ضعف المشاركة السياسية، وتنامي الفساد الإداري، وتأثره بالتوازنات الدولية في ظل الحرب الباردة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى سقوطه إثر انقلاب عسكري في الأول من سبتمبر عام 1969.

أهمية الدراسة :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة نشأة المملكة الليبية، وتحليل أبرز ملامحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسليط الضوء على العوامل التي أدت إلى سقوطها، من خلال قراءة تاريخية تحليلية تسعى لفهم هذه المرحلة المهمة من تاريخ ليبيا وتقييم تأثيراتها على مسار الدولة الليبية لاحقًا.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة فهم وتحليل التناقض بين قيام المملكة الليبية كأول تجربة دولة مستقلة ذات نظام دستوري حديث عام 1951، وما حققته من إنجازات في بناء مؤسسات الدولة وتحقيق قدر من الاستقرار، وبين انتهاء هذه التجربة بسقوط مفاجئ عام 1969 دون مقاومة تُذكر.

وتنبثق هذه المشكلة من تساؤل رئيسي وهو:

لماذا سقط النظام الملكي في ليبيا رغم توفر مقومات الاستمرار، مثل الشرعية الدولية، ووجود دستور، وبدء تدفق عائدات النفط ؟

زمن الدراسة :

في هذا البحث تطرقنا لفترة قيام المملكة الليبية منذ الاعلان حتى السقوط (1951 . 1969 م).

أسباب اختيار الموضوع :

تم اختيار موضوع المملكة الليبية (1951–1969) لما له من أهمية تاريخية كبيرة، إذ يمثل بداية تأسيس الدولة الليبية الحديثة بعد الاستقلال، كما أنه يبرز مرحلة مهمة من التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد. وتساعد دراسة هذه الفترة على فهم طبيعة النظام الملكي وأسباب سقوطه، بالإضافة إلى إسهامها في تفسير الكثير من الأوضاع التي مرت بها ليبيا لاحقًا

تقسيمات الدراسة :

أحتوى هذ البحث على المقدمة والخاتمة وعدة مباحث كانت على النحو التالي :

المبحث الأول : الاستقلال ونشأة المملكة الليبية

المبحث الثاني: النظام السياسي والدستوري في المملكة الليبية (1951–1969)

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة الليبية (1951–1969)

المبحث الرابع: السياسة الخارجية للمملكة الليبية (1951–1969)

المبحث الخامس: المعارضة وأسباب سقوط المملكة الليبية (1951–1969):

المبحث السادس: الانقلاب وسقوط المملكة الليبية (1 سبتمبر 1969)

المبحث الأول: الاستقلال ونشأة المملكة الليبية

مرت ليبيا قبل إعلان الاستقلال عام 1951 بمراحل دقيقة من الاحتلال، فقد كانت خاضعة للاستعمار الإيطالي منذ عام 1911، ثم أصبحت ساحة صراع خلال الحرب العالمية الثانية، لتخضع بعدها لإدارة بريطانية وفرنسية مؤقتة. وقد أسهمت التحولات الدولية بعد الحرب، خصوصًا في إطار تصفية الاستعمار، في دفع ليبيا نحو الاستقلال وقد مرت ليبيا قبل الاستقلال بمراحل عدة :

1: الاحتلال الإيطالي وتبعاته

في عام 1911، شنّت إيطاليا هجومًا بحريًا على ليبيا التي كانت تسيط عليها الدولة العثمانية في ذلك الوقت ، لتبدأ مرحلة استعمار طويل، قاومه الليبيون بشراسة، خصوصًا في برقة بقيادة الحركة السنوسية. وقد أدّت هذه المرحلة إلى تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مما جعلها عند نهاية الحرب العالمية الثانية في حالة فقر شديد وانقسام إداري.(1)

2: الاحتلال المؤقت بعد الحرب العالمية الثانية

بعد هزيمة إيطاليا في الحرب، تقاسمت قوات الحلفاء السيطرة على ليبيا وكانت على التالي :

أ . برقة وطرابلس : خضعتا للإدارة البريطانية.

ب . فزان: خضعت للإدارة الفرنسية.

وظهرت آنذاك دعوات دولية مختلفة بشأن مستقبل ليبيا، ما بين تقسيمها أو وضعها تحت الوصاية الدولية. لكن الشعب الليبي، ممثلاً في زعمائه وقياداته الدينية، رفض تلك المقترحات، وأصر على الاستقلال الكامل وظهر هذا الامرجليا من خلال الجمعيات الوطنية التي ساهمت في الدعوة للاستقلال الكامل ومن هذه الجمعيات جمعية عمر المختار .

3: دور الأمم المتحدة ومؤتمر بيفرلي هيلز

تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1949 القرار رقم 289، الذي ينص على أن "تُمنح ليبيا استقلالها الكامل في موعد أقصاه 1 يناير 1952"، وتشكيل لجنة أممية لمتابعة تطبيق هذا القرار. وقد لعب أحمد الشقيري ومندوبون عرب آخرون دورًا مهمًا في دعم القرار. حيث انعقد "مؤتمر بيفرلي هيلز" (1950–1951) وجمع ممثلي الولايات الثلاث (برقة – طرابلس – فزان)، وتم الاتفاق فيه على شكل الدولة المستقلة.(2)

4: إعلان الاستقلال وتأسيس المملكة

في يوم 24 ديسمبر 1951، أعلن الأمير إدريس السنوسي استقلال ليبيا باسم "المملكة الليبية المتحدة"، وتوّج ملكًا عليها. وتم اعتماد النظام الملكي الفيدرالي، مع ثلاث ولايات، وتم تبني أول دستور ليبي ينظم الحياة السياسية والحقوقية. وقد شكّل هذا الإعلان لحظة تاريخية نادرة في العالم العربي، حيث حصلت ليبيا على استقلالها بطريقة سلمية، وبدعم دولي واسع.

5: ملامح الدولة الوليدة

عند تأسيس المملكة، كانت الدولة في وضع صعب: حيث لا توجد بنية تحتية أو مؤسسات إدارية فعالة. ولا جيش موحد ولا عملة وطنية. وكان الاعتماد الكامل على المساعدات الخارجية.ولكن بوجود قيادة موحدة ممثلة في الملك إدريس والحركة السنوسية، ساعد في تثبيت أركان الدولة وتجاوز الانقسامات الداخلية الأولية.

المبحث الثاني: النظام السياسي والدستوري في المملكة الليبية (1951–1969)

سعت المملكة الليبية منذ تأسيسها إلى بناء نظام سياسي مستقر يضمن التوازن بين السلطات، ويستجيب للتحديات السياسية في بلد حديث الاستقلال ومحدود الإمكانيات وقد شكَّل الدستور الليبي الصادر سنة 1951 الأساس القانوني لهذا النظام، وأسس لنظام ملكي دستوري اتحادي، ثم موحد لاحقًا عام 1963. وفيما يلي سنوضح النظام السياسي والدستوري في المملكة، مع تحليل نقاط القوة والضعف فيه.

1: الدستور الليبي لسنة 1951

صدر دستور المملكة الليبية يوم 7 أكتوبر 1951، وقد شاركت في صياغته لجنة مكونة من ممثلين عن ولايات طرابلس، وبرقة، وفزان، بدعم قانوني من مستشارين دوليين وقد كانت أبرز ملامح الدستور:

أ . النظام ملكي وراثي ويكون الملك هو رأس الدولة، يمارس السلطة التنفيذية بالتعاون مع مجلس الوزراء.

ب . انشاء نظام برلماني ثنائي ويمثلها (مجلسا النواب والشيوخ).

ج . تنظيم الحقوق والحريات العامة، مثل حرية الصحافة، وحرية الرأي، وحق التظاهر.(3)

2: شكل الدولة – من الفيدرالية إلى الوحدة

في البداية، كانت المملكة الليبية دولة اتحادية (فيدرالية)، تتألف من ثلاث ولايات تتمتع بصلاحيات واسعة في الشؤون المحلية لكن سرعان ما ظهرت مشاكل الفيدرالية متمثلة في :

أ . تضارب القوانين.

ب . ازدواجية المؤسسات.

ج . صراعات مناطقية.

لذلك تم تعديل الدستور في 25 أبريل 1963، وألغيت الفيدرالية، لتتحول ليبيا إلى دولة موحدة مركزية.

3: السلطة التنفيذية – الملك ومجلس الوزراء

أ. الملك إدريس الأول كان يمارس سلطات واسعة وله حرية تعين رئيس الوزراء ويعين ويقيل الوزراء وكذلك يملك حق إصدار القوانين أو ردها ويمثل الدولة في الشؤون الخارجية.

ب . مجلس وزراء وهو جسم تنفيذي وله حق اصدار بعض القرارات إلا أن قراراته كانت مرتبطة برضا الملك، مما جعل النظام أقرب إلى حكم فردي بتغطية دستورية.(4)

4: السلطة التشريعية – المجالس النيابية

تكونت السلطة التشريعية من:

أ . مجلس النواب: يُنتخب بالاقتراع العام، ويملك سلطة تشريعية.

ب . مجلس الشيوخ: يعينه الملك بشكل جزئي، وله دور رقابي وتشريعي.

ولكن الحياة البرلمانية الليبية لم تكن نشطة فقد تم حلّ البرلمان أكثر من مرة وكذلك ألغيت الأحزاب السياسية سنة 1952، مما جعل الانتخابات قائمة على القبلية والمناطقية وبذلك غابت المعارضة المنظمة داخل البرلمان.

5: الحياة السياسية – غياب التعددية

شهدت السنوات الأولى بعد الاستقلال تعددًا حزبيًا محدودًا وظهرت العديد من الاحزاب منها :

أ . حزب المؤتمر الوطني بقيادة بشير السعداوي.

ب . الحزب الجمهوري، وحركات أخرى مناطقية.

لكن بعد عام 1952، قررت الحكومة إلغاء الأحزاب السياسية، مما أنهى مظاهر الحياة الديمقراطية التعددية. وقد بررت السلطة هذا القرار بالخوف من الانقسام والفوضى، لكنه أدى إلى تركيز السلطة بيد القصر الملكي ومجموعة محدودة من النخبة (5)

6: القضاء والمؤسسات الرقابية

نص الدستور على استقلال القضاء، وتم إنشاء محكمة عليا، ومحاكم استئناف، ومحاكم ابتدائية، لكن لم يكن القضاء يُمارس دورًا رقابيًا على أعمال السلطة التنفيذية لذلك غابت المؤسسات الرقابية الفعالة لمكافحة الفساد.

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة الليبية (1951–1969)

واجهت المملكة الليبية عند تأسيسها تحديات هائلة في البنية الاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت من أفقر دول العالم في بداية الخمسينيات. ومع اكتشاف النفط أواخر عقد الخمسينات، تغيّرت ملامح الاقتصاد الليبي تدريجيًا. إلا أن هذا التحول السريع لم يُقابل بإصلاحات بنيوية في المجتمع أو تحديث فعال للمؤسسات، مما خلق فجوة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

1: الوضع الاقتصادي قبل اكتشاف النفط

كانت ليبيا تعتمد كليًا على المساعدات الخارجية، خاصة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة (بموجب اتفاقيات قاعدة هويلس ومعسكرات سلاح الجو) وكذلك الأمم المتحدة التي ساهمت في تمويل مشاريع البنية التحتية ومن أهم مصادر الدخل في هذه المرحلة:

أ . تصدير المنتجات الزراعية (التمر، الصوف).

ب . الحرف التقليدية.

ج . الضرائب المحلية البسيطة.

2: اكتشاف النفط وتحول البنية الاقتصادية

في عام 1959، تم اكتشاف النفط في حقل زلطن بمنطقة مرادة، وتبعته اكتشافات أخرى في سرير، والبريقة، وحقل الوفاء وبحلول منتصف الستينات أصبحت ليبيا من أكبر الدول المصدرة للنفط في إفريقيا حيث تنتج أكثر من 3 ملايين برميل يوميًا سنة 1969م هذا أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتحسّن قيمة العملة الليبية وبذلك تم تأسيس صندوق الاحتياطي العام لإدارة العوائد النفطية لكن الاقتصاد ظل أحادي الجانب يعتمد على النفط فقط، دون تنويع حقيقي في القطاعات الإنتاجية.

3: التنمية والتفاوت المناطقي

قامت الدولة بتنفيذ عدد من المشاريع التنموية ومنها :

أ . إنشاء طرق (مثل طريق طرابلس–بنغازي).

ب . بناء مدارس ومستشفيات.

ج . إنشاء شركات وطنية كـ"الشركة الليبية للنفط".

إلا أن هذه التنمية كانت غير متوازنة وذلك للاسباب التالية :

أ . تركزت المشاريع في المدن الكبرى (طرابلس، بنغازي).

ب . تجاهلت فزان ومناطق الريف.

ج . لم يتم تحسين القطاع الزراعي أو دعم الصناعة.(6)

4: الوضع الاجتماعي

شهدت ليبيا خلال هذه المرحلة نموًا سكانيًا كبيرًا، وانتشارًا للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن لكن المجتمع الليبي كان يعاني من بعض المختنقات ومن ابرزها :

أ . ضعف الخدمات الصحية.

ب . الأمية المرتفعة (نحو 80% عام 1951، وانخفضت إلى 50% بحلول 1969).

ج . انخفاض مشاركة المرأة في العمل والتعليم.

وهذه المختنقات ادت الى بدأت الطبقة الوسطى في التكوّن، خاصة بين موظفي الدولة والمتعلمين الجدد، لكنها ظلت محدودة مقارنةً بالنخب التقليدية (القبلية والدينية).

5: التعليم والثقافة

عند الاستقلال لم تكن توجد في ليبيا أي جامعة، ولا نظام تعليمي وطني موحّد لكن مع دخول عوائد النفط، تم تأسيس جامعة ليبيا سنة 1955 (فرع بنغازي، ثم طرابلس) وعدد من المعاهد والكليات المتخصصة وتمكين الطلبة من برامج بعثات خارجية إلى مصر وأوروبا.

أما في مجال الإعلام والثقافة فقد تم إنشاء إذاعة طرابلس وبنغازي وإصدار صحف محلية مثل "البلاغ" و"الحقيقة" ولكن انتشار الثقافة ظل ضعيفًا في المناطق الداخلية، بسبب الفقر والبنية التحتية المحدودة.(7)

6: المشكلات البنيوية في الاقتصاد والمجتمع

رغم النمو الاقتصادي السريع بعد اكتشاف النفط الا انه واجهت ليبيا العديد من المشاكل التي اثرت على قيام الدولة ومنها:

أ . فسادًا إداريًا واسعًا في توزيع الثروات والعقود.

ب . تزايد البطالة المقنعة في مؤسسات الدولة.

ج . غياب التخطيط طويل الأجل.

د . هشاشة البنية المؤسسية، مما جعل الاقتصاد عرضة لأي اضطراب سياسي أو خارجي.

المبحث الرابع: السياسة الخارجية للمملكة الليبية (1951–1969)

رغم أن ليبيا كانت دولة ناشئة وضعيفة الإمكانات في بداية عهدها، إلا أن موقعها الجغرافي الاستراتيجي بين المشرق والمغرب، وقربها من أوروبا، منحها أهمية بالغة في السياسة الدولية. وقد اتبعت المملكة الليبية، بقيادة الملك إدريس السنوسي، سياسة خارجية محافظة تميل إلى الحياد، مع ميل واضح نحو الغرب في بداية الأمر، قبل أن تنفتح تدريجيًا على العالم العربي والأفريقي في الستينات.

1: التوجه العام للسياسة الخارجية

اتسمت السياسة الخارجية الليبية بعد الاستقلال بثلاثة مبادئ رئيسية وهي :

أ . الحياد الإيجابي: عدم الانحياز لأي من المعسكرين خلال الحرب الباردة.

ب . التحالف مع الغرب: لحماية استقلال ليبيا ودعم تنميتها.

ج . الانفتاح العربي والإسلامي: دعم القضايا العربية، وعلى رأسها فلسطين.

2: العلاقات مع بريطانيا والولايات المتحدة

في الخمسينات والستينات، وقّعت ليبيا اتفاقيات دفاعية واقتصادية مع بريطانيا وأمريكا وكان الغرض منها ضمان الاستقرار في دولة ضعيفة حديثة الاستقلال ومواجهة التهديدات المحتملة من دول الجوار (مثل مصر في عهد عبد الناصر) وكذلك رغبة الغرب في تعزيز نفوذه في شمال أفريقيا.

لكن هذا التحالف والاتفاقيات كانت سببًا في تزايد النقد الداخلي لاحقًا، خصوصًا من الطلاب والمثقفين. ومن هذه الاتفاقيات :

أ . اتفاقية قاعدة هويلس الجوية الأمريكية قرب طرابلس (1954).

ب . قواعد بريطانية في برقة.

ج . تقديم مساعدات مالية سنوية لليبيا مقابل التسهيلات العسكرية.

3: العلاقات العربية

سعت ليبيا لتعزيز علاقتها بالدول العربية، رغم تحفظ الملك إدريس من التوجهات الثورية الراديكالية لبعض الزعماء العرب فقامت بدعم القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة وانضمت إلى جامعة الدول العربية في 28 مارس 1953 ووقفت موقفًا حياديًا من الصراع بين السعودية ومصر في تلك الفترة.(8)

4: الموقف من القضايا الأفريقية والدولية

رغم تحفظ الملك إدريس، إلا أن ليبيا شاركت في عدد من المبادرات الأفريقية والدولية ومنها :

أ . شاركت في مؤتمرات حركة عدم الانحياز كمراقب.

ب . دعمت الجزائر في ثورتها ضد الاستعمار الفرنسي.

ج . ساهمت ماليًا في استقلال عدد من الدول الأفريقية.

د . كما اتخذت ليبيا مواقف معتدلة في الأمم المتحدة، وصوتت لصالح قرارات نزع السلاح، ودعم فلسطين، ورفض التمييز العنصري في جنوب أفريقيا.

5: السياسة النفطية والاقتصاد الدولي

مع بداية تصدير النفط في أوائل الستينات، أصبحت ليبيا ذات أهمية متزايدة في السوق العالمي.

لكن الحكومة الملكية اتبعت سياسة نفطية متحفظة فلم تُمارس ضغوطًا قوية على الشركات الأجنبية واعتمدت على العائدات دون تعديل جوهري في عقود الامتياز وهو ما جعل ليبيا في موقف أقل قوة من دول مثل السعودية والعراق التي بدأت تفاوض شركات النفط بقوة.

6: نقاط القوة والضعف في السياسة الخارجية

نقاط القوة :

أ . التوازن بين الانتماء العربي والعلاقات الدولية.

ب . عدم الانزلاق في الحروب والنزاعات الخارجية.

ج . دعم قضايا عادلة مثل فلسطين واستقلال الجزائر.

نقاط الضعف:

أ . الاعتماد الكبير على القوى الغربية.

ب . غموض في بعض المواقف القومية.

ج . ضعف الدبلوماسية الشعبية.

المبحث الخامس: المعارضة وأسباب سقوط المملكة الليبية (1951–1969):

رغم الإنجازات التي تحققت في عهد المملكة الليبية، خصوصًا بعد الطفرة النفطية، فإن النظام الملكي بدأ يفقد شرعيته تدريجيًا مع تصاعد حدة النقد الداخلي وتفكك التحالفات السياسية والاجتماعية التي أسندت النظام في بدايته. شكّل هذا الفصل من تاريخ ليبيا مرحلة مخاض سياسي، ظهرت فيها بوادر الغليان الشعبي، والتململ داخل الجيش، وتوسع دائرة المعارضة المدنية والمسلحة، ما مهد لسقوط النظام في نهاية المطاف بانقلاب الفاتح من سبتمبر عام 1969.

1: ضعف البنية السياسية واحتكار القرار

منذ حل الأحزاب السياسية عام 1952، أصبحت الساحة السياسية خالية من التنظيمات الجماهيرية. واستمر هذا الوضع لأكثر من 15 عامًا، ما جعل القرارات السياسية والاقتصادية محصورة في دائرة ضيقة تدور حول :

أ . الملك إدريس والمقربين منه.

ب . شخصيات تقليدية من القيادات القبلية والدينية.

ج . وزراء اختارهم الملك غالبًا من مناطق معينة (خاصة برقة).

وقد أدى هذا الوضع إلى :

أ . عزل الشباب والنخب الحديثة عن الحياة السياسية.

ب . غياب تداول السلطة.

ج . تفشي المحسوبية والفساد الإداري.(9)

2: تدهور صورة النظام لدى فئات المجتمع

في النصف الثاني من الستينات، بدأت قطاعات واسعة من المجتمع تعبر عن استيائها من

الفوارق الاقتصادية بين المناطق (خاصة تجاهل فزان وداخلية طرابلس) وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع عوائد النفط وفشل السياسات التعليمية في ربط التعليم بسوق العمل.

مما جعل الطلاب والمعلمون والموظفون في التعبير عن احتجاجهم عبر الإضرابات والمظاهرات، وأبرزها احتجاجات جامعة بنغازي عام 1967 وكانت ردت فعل السلطات بمزيد من القمع والملاحقة الأمنية، وهو ما عمّق الشرخ بينها وبين الأجيال الشابة.

3: المعارضة داخل الجيش وتكوين "الضباط الأحرار"

في ظل الانغلاق السياسي، بدأت بعض التيارات الشابة في الجيش، المتأثرة بالثورات العربية (خاصة الثورة المصرية 1952)، بالتخطيط لتغيير النظام. وظهر تنظيم سري سُمي بـ"الضباط الوحدويين الأحرار"، ضمّ عدداً من الضباط من رتب صغيرة ومتوسطة، أبرزهم معمر القذافي.

وقد استغل هؤلاء:

أ . تراجع هيبة النظام.

ب . سخط المجتمع.

ج . الصراعات داخل الأسرة المالكة.

للتخطيط لانقلاب عسكري سلمي يطيح بالنظام دون إراقة دماء.

4: الموقف الدولي والإقليمي

لم يكن هناك دعم دولي قوي لاستمرار النظام الملكي الليبي فالولايات المتحدة وبريطانيا ركزتا على مصالحهما في القواعد، ولم تبذلا جهدًا كبيرًا لحماية الملك أما الدول العربية ذات التوجهات الثورية (مصر، الجزائر، سوريا) كانت تتمنى انتهاء النظام المحافظ وكذلك المجتمع الدولي لم يتدخل، واعتبر ما حدث شأنًا داخليًا ليبيًا.

المبحث السادس: الانقلاب وسقوط المملكة الليبية (1 سبتمبر 1969)

في فجر الأول من سبتمبر عام 1969، استيقظ الليبيون على صوت البيان الأول لما عُرف لاحقًا بـ"ثورة الفاتح"، معلنًا سقوط المملكة الليبية التي استمرت قرابة 18 عامًا. وقد قاد الانقلاب مجموعة من صغار الضباط في الجيش الليبي، استطاعوا إسقاط النظام الملكي بهدوء نسبي وبأقل قدر من المواجهة. مثّل هذا التحول لحظة فارقة في تاريخ ليبيا الحديث، إيذانًا ببداية مرحلة جديدة من الحكم الجمهوري بقيادة العقيد معمر القذافي.

1: التخطيط للانقلاب – تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار

تشكل تنظيم "الضباط الوحدويين الأحرار" في أوائل الستينات من ضباط شباب في الجيش الليبي، أغلبهم من خلفيات ريفية، تأثروا بالمد القومي العربي وثورة 23 يوليو المصرية وكانت أبرز أهدافهم :

أ . الإطاحة بالنظام الملكي "العاجز".

ب . تحرير القرار الوطني من التبعية الغربية.

ج . إقامة نظام جمهوري يحقق العدالة الاجتماعية.(10)

2: ظروف تنفيذ الانقلاب

في 31 أغسطس 1969، كان الملك إدريس خارج البلاد، يقيم للعلاج في تركيا، وقد فوّض مؤقتًا ولي العهد الأمير الحسن الرضا للقيام بمهامه فاستغل الضباط هذه الفرصة الذهبية، ونفذوا انقلابهم عند فجر الأول من سبتمبر وكانت التحركات الميدانية كالتالي :

أ . سيطروا على الإذاعة في طرابلس.

ب . احتلوا المنشآت الحيوية والمعسكرات.

ج . اعتُقل عدد من المسؤولين دون مقاومة تُذكر.

د . قُطع الاتصال مع القيادة الملكية.

وفور تحقيق هذه التحركات صدر البيان الأول بصوت النقيب عبد السلام جلود، معلنًا قيام الجمهورية العربية الليبية، وإنهاء النظام الملكي.

3: رد فعل العائلة المالكة

الملك إدريس أعلن تنازله عن العرش لاحقًا من منفاه في القاهرة بينما ولي العهد الحسن الرضا تم اعتقاله ووضع تحت الإقامة الجبرية ولم تُبدِ العائلة المالكة أي مقاومة مسلحة، وكان سقوط النظام سلميًا بالكامل.

4: إعلان الجمهورية وتشكيل مجلس قيادة الثورة

أُعلن عن تشكيل مجلس قيادة الثورة المكون من 12 ضابطًا بقيادة العقيد معمر القذافي، رغم أنه لم يظهر مباشرة للعلن في الأيام الأولى وقد كانت قرارات المجلس الأولى:

أ . إلغاء الدستور الملكي.

ب . إغلاق القواعد الأجنبية (لاحقًا).

ج . تأميم المؤسسات والشركات الكبرى.

د . البدء في تغيير أسماء الشوارع والمؤسسات المرتبطة بالنظام السابق.

وقد لاقى الانقلاب في بداياته ترحيبًا شعبيًا واسعًا، خاصة من الطلبة والمثقفين والنقابات، الذين اعتبروه نهاية لعصر من الركود والجمود السياسي وعربيًا رحبت مصر والجزائر وسوريا بثورة الفاتح وأعلنت جامعة الدول العربية دعمها للنظام الجديد اما دوليًا فقد تحفظت بريطانيا وأمريكا في البداية، لكنها اعترفت بالنظام الجديد لاحقًا.

الخاتمة

شهدت ليبيا خلال الفترة من 1951 حتى 1969 م تجربة سياسية فريدة تمثلت في قيام أول دولة مستقلة حديثة على أراضيها تحت اسم "المملكة الليبية المتحدة"، بقيادة الملك إدريس السنوسي. وقد مثّل إعلان الاستقلال الليبي في 24 ديسمبر 1951 م، إنجازًا وطنيًا بارزًا جاء تتويجًا لكفاح طويل ضد الاستعمار، وتوافقًا بين الإرادة الوطنية والشرعية الدولية.

تميزت هذه المرحلة بوجود إطار دستوري متقدم في شكله، نص على الحريات العامة وفصل السلطات، ولكن واقع الممارسة السياسية جاء مقيدًا بسلطة ملكية شبه مطلقة، وغياب الأحزاب، وانعدام الحياة السياسية المنظمة. ورغم التحول الاقتصادي الكبير الذي شهده البلد بعد اكتشاف النفط، فإن العوائد لم تُستثمر في بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية متينة، بل فاقمت التفاوت المناطقي، وساهمت في انتشار الفساد الإداري والمحسوبية.

سياسيًا، فشلت المملكة في تجديد شرعيتها التاريخية أو جذب الأجيال الجديدة، وبقي النظام محافظًا جامدًا، يفتقر إلى أدوات التفاعل مع التحولات الجارية في الداخل وفي العالم العربي. وأمام انسداد الأفق، وتدهور صورة النظام في أوساط الشباب والجيش والمثقفين، ووسط عجز الملك عن قيادة إصلاح سياسي، كانت النهاية حتمية.

جاء انقلاب الأول من سبتمبر 1969 م ليطيح بالنظام الملكي بهدوء، ويفتح الباب لعهد جمهوري ثوري، اختار له قادته عنوان "التحرير والوحدة والعدالة الاجتماعية". وبذلك انتهت تجربة المملكة الليبية التي استمرت 18 عامًا، تاركة وراءها سجلًا معقدًا من النجاحات والإخفاقات.

توصيات الباحث:

ضرورة دراسة التجربة الملكية الليبية بعيدًا عن الأحكام المسبقة، لاستيعاب دروسها التاريخية.

تعزيز البحث الأكاديمي في أرشيف الحقبة الملكية من خلال الوثائق المحلية والدولية.

توثيق تجربة المعارضة السلمية في سنواتها الأخيرة، كمصدر مهم لفهم التحولات السياسية في ليبيا.

الهوامش:

(1)محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، لندن: دار كنعان، 2006، ص12.

(2). مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص89.

(3)محمد المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره ، ص59.

(4). السنوسي، أحمد، الملك إدريس والولايات المتحدة، طرابلس: منشورات جامعة قاريونس، 1995، ص 91.

(5). مصطفى بن حليم، صفحات مطوية، مرجع سبق ذكره ، ص112–114.

(6). المجدوب، خليفة. تاريخ المملكة الليبية. بنغازي: مطبعة الجامعة، 1985.

، ص132.

(7). بن حليم، صفحات مطوية، مرجع سبق ذكره ، ص134–136.

(8). المدني، عبد العزيز. النفط الليبي والتنمية الاقتصادية. بنغازي: دار الحكمة، 1995.، ص 66.

(9)مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص157.

(10) الزنتاني، محمد يوسف. تاريخ ليبيا الحديث من العهد العثماني حتى قيام الدولة الحديثة. طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية، 2001 ، ص 87

.